

قرار محكمة النقض

رقم 3/1485

الصارور بتاريخ 06 وجنبر 2023

في الملف الجنائي رقم 2023/3/6/1745

اتفاقية حقوق الطفل - هتك عرض قاصرة - أثره.

المقرر أن كل ممارسة جنسية واقعة على ضحية قاصر، تعد هتك عرض بعنف انسجاما مع مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل، التي تعتبرها مجرد طفلة غير مكتملة النضج البدني والعقلي يجب حمايتها من جميع أشكال العنف المادي والمعنوي، وأن تعرضها للتغريب والاستدراج والوعد الكاذب والاستغلال التعسفي من قبل المتهم الراشد، يعد إكراها معنويا من شأنه أن يهدم إرادتها الناقصة، ويشل أي مقاومة لديها بالنظر لفارق السن بينهما.

باسم جلاله الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأسفي بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 2022/10/11 أمام كتابة الضبط بها، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بالمحكمة المذكورة في القضية عدد 2022/2646/171 بتاريخ 2022/10/05، والقاضي مبدئيا بتأييد القرار المستأنف المحكوم بمقتضاها على المطلوب (خ.ب) من أجل جنابة هتك عرض قاصر بالعنف نتج عنه افتضاض وجنحة التغريب بها، بعد إعادة التكييف إلى الفصل 484 من القانون الجنائي باستبعاد عنصر العنف، ومعاقبته بستين حبسا نافذا، مع تعديله بجعل الحبس المحكوم به نافذا في حدود ستة أشهر وموقوفا في الباقي.

إن محكمة النقض؛

بعد أن تلا المستشار السيد خالد يوسفى التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد إبراهيم الرزويى الحامي العام في مستتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون؛

ونظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأسفي،

والمستوفية للشروط المتطلبة بالمادتين 528 و530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة الوحيدة المستدل بها على النقص والمتخذة من الخرق الجوهرى للقانون؛

ذلك أن المحكمة مصدره القرار المطعون فيه استبعدت ظرف العنف واعتبرت العلاقة الجنسية رضائية، والحال أن ضحيتها كانت قاصرا، ورضاها غير معتبر، على غرار ما استقر عليه القضاء حماية للضحيا القاصرين، وإسقاط ذلك الظرف جعل المتهم يستفيد من ظرف التخفيف لأقصى حد، مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.

وبناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور، فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يترئ مثلثة انعدامه.

وحيث إن مقتضيات المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل، تعتبر "الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر" وهو يعد غير مكتمل النضج البدني والعقلي، ويتعين حمايته من شتى أشكال العنف المادي أو المعنوي، بسبب ما ينطوي عليه من سيطرة واقعية وغير مكتملة بنص القانون، وتعتمد استغلال قصورها وعدم نضجها والتغريب بها من قبل الجاني الراشد من أجل هتك عرضها، يعد عنفا معنويا في حقها، من شأنه أن يهدم بالمرء إرادتها الناقصة ويشل أي مقاومة لديها، باعتبار فارق السن والنضج بينهما.

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

وحيث إن محكمة القرار المطعون فيه الموقوفة للقرار المستأنف بعلمه وأسبابه اعتبرت الممارسة الواقعة على الضحية القاصر برضاها، واستبعدت عنصر العنف في جنابة هتك عرض قاصر نتج عنه افتضاض، معللة قناعتها بكون المطلوب "بالفعل غرر بالقاصر واعداء إياها بالزواج وقام بهتك عرضها من الدبر لأربع مرات وفي الخامسة قام بافتضاض بكارتها وأن عنصر العنف غير ثابت"، دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأخيرة وكما ورد في الوسيلة، هي غير مكتملة النضج العقلي وبالتالي إرادتها ناقصة وكانت ضحية تغريب بها من قبل المتهم، الذي تعمد استغلال عدم نضجها وكذا فارق السن بينهما، ووعدها بالزواج من أجل هتك عرضها. وأن اعتبار تلك الممارسة رضائية، دون مراعاة ما تعرضت له من استغلال تعسفي لقصورها من قبل المتهم الراشد، والذي من شأنه أن يهدم إرادتها الناقصة وأي مقاومة لديها، ويجعل أي ممارسة تطال عرضها، عنفا معنويا في حقها، وأن عدم تقدير محكمة القرار لهذه الوقائع ومدى تأثيرها على إرادة الضحية الناقصة، وقدرتها على شل وتغيب مقاومتها وامتناعها، تكون قد جعلت قرارها مشوبا بنقصان التعليل المترئ مثلثة انعدامه عرضة للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه أعلاه، الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بآسفي، فيما قضى به من استبعاد عنصر العنف، وإحالة الملف إلى المحكمة نفسها للبت فيه من جديد طبقا للقانون، وهي مشكلة من هيئة أخرى وبتحميل المطلوب في النقض الصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض المصاريف القضائية وتحديد الإكراه البدني في أدنى أمده القانوني. كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركة من السادة: مصطفى نجيد رئيسا والمستشارين: خالد يوسف مقرر وأحمد مومن وعبد الناصر خرفي وماجدة الداودي وبحضور المحامي العام السيد إبراهيم الرزيوي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايورك.



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض